تومبلباي

تشاد في الذكرى التاسعة لانطلاق الثورة المسلحة:

نظام حكم تومبلباي من دون تومبلباي

لماذا حرّكت فرنسا الانقلاب العسكري الأخير؟

في الساعات الاولى من يوم الاحد ١٣ نيسان ١٩٧٥ حصل انقلاب عسكري في التشاد ، قلب احد القيادات التي نصبتها فرنسا حارسا على مصالحها في التشاد ، ايام حملة « الاستقلال » التي حصلت في افريقيا ، والتي كانت تمثل بداية تبني فرنسا للسياسة الاميركية : الاستعمار الجديد . وقد كانت :

١ ـ السرعة التي اطلق بها الحكم العسكري الجديد الجنرال « فيليكس مالوم » ، « الرجل القوي » في الحكم الجديد ،

٢ ـ تأييد «الحركة الديمقراطية لتجديد التشاد» والعديد من الشخصيات اللاجئة في البلدان الاوروبية ، او من يسمون انفسهم « بالمعارضين التشاديين » وهي هذه القوة الثالثة في التشاد التي كانت منذ تاريخ ميلادها التراجيدي في باريس سنة ١٩٧٣ تترقب هذه الفرصة ، والتي تتمتع بعطف وتأييد الاستعمار الفرنسي الجديد ، تأييدهم لهذا الانقلاب .

٣ ـ وكذلك البرقية التي بعث بها من طرابلس السلطان « ديردي » الذي كان يعيش في عزلة سياسية تامة مع اتباعه القدامى والذي ما انفك الاستعمار الجديد يأمل في استغلاله « لكسر » النضال الشعبي المسلح ، هذه البرقية التي ايد فيها السلطات الجديدة في « انجامينا » ، وهو الان يستعد للانضمام اليها .

كانت كل هذه العوامل متفرقة ومجتمعة ، دلالة اولية على ان هذا الانقلاب هو نسخة جديدة من الانقلاب العسكري الحاصل في اب ١٩٧٣ ، والذي باء بالفشل وانتهى بايقاف الجنرال « فيليكس مالوم» واغتيال الدكتور « اوتال بونو » في باريس ، على ان المهم ليس هذا ، فالمهم هو معرفة الاتجاه السياسي للحكومة العسكرية الجديدة . فقد كان امام الحكومة الجديدة احد الخيارين : اما اتباع طريق جذري قادر على حل المشاكل التي كانت سببا في الانقلاب ، واجراء تغيير عميق في الهيكل الاجتماعي والاقتصادي للبلاد وطرد القواعد الاجنبية الجاثمة على صدر الشعب التشادي ، واما اتباع نفس السياسة التي اتبعها سلفه مع مقاومة بعض الجوانب المصمدة للغضب الشعبي فيها ، وبالتالي السير على طريق تومبلباي .

الاتجاه السياسي الاولي للحكومة العسكرية الجديدة :

ان الخطوات السياسية الاولى التي اتخذها العسكريون الجدد تدل دلالة واضحة على ان نظام « انجامينا » الحالي ما هو الا « نظام تومبلباي بدون تومبلباي » ، كما قالت جبهة التحرير الوطني التشادي في البيان الصحفي رقم ٥٢ والصادر بتاريخ ١٩٧٥/٥/٥ ، بمناسبة الانقلاب .

١ ـ فقد تميزت السلطة العسكرية منذ توليها السلطة بتهربها من المشاكل العاجلة والملحة التي يتوقف مستقبل البلاد على حلها . فقد حاول النظام العسكري الجديد في الواقع اقناع الراي العام بعدم وجود اي سبب سياسي ذا طابع وطني ، وراء حركته . ولذلك فان نظام « انجامينا » الجديد ما هو الا نظام عميل بمعنى الكلمة ، فهو قد حل محل تومبلباي الذي ادى واجبه في خدمة الاستعمار الجديد ، وصار يتبع عموما ، نفس سياسة الديكتاتور السابق ، الاقتصادية والعسكرية والاجتماعية .

فالطغمة العسكرية ، بتشجيع من اسيادها وحلفائها المستفيدين صارت تستعمل نفس الاساليب الخداعة التي كان تومبلباي قد لجأ اليها منذ خمسة عشر عاما : « كالتصالح الوطني » ، و« اعادة بناء الوطن » و « الاصلاح الاداري » ، اي كل الشعارات التي لا تضايق البتة استمرارية هياكل السيطرة التي فرضتها طرق الانتاج الراسمالية لصالح الامبريالية العالمية ، ولا الوضعية المختلفة للبلاد التي تسير كل يوم من سيء الى اسوا ، ولكن هذه الاساليب لها فضل توضيح حدود كل نظام عميل بشكل جلي » (البيان الصحفي » .

٢ ـ لم تتجه الطغمة العسكرية الجديدة ولو بشكل بسيط للوجود العسكري الاجنبي في التشاد « فالاتفاقيات الدولية ، التي اخضعت الاستقلال والسيادة والثروات الوطنية للاستعمار الجديد (وخاصة تلك التي تتعلق بوجود التدخل العسكري والقواعد العسكرية الاجنبية) قد احترمت من قبل العسكريين وابقيت كما هي . وزيادة على ذلك ولابراز خضوعهم للمصالح الاجنبية فان العساكر ابقوا الرائد غورفينك ، رئيس مخابرات تومبلباي في وظيفته هذه ، وهذا الرائد الفرنسي يشغل المناصب التالية : القائد العام للحرس الوطني ، مدير مركز تنسيق واستغلال المعلومات ، بالاضافة الى ذلك فقد اسند اليه النظام الجديد منصب مدير لجنة التحقيق العسكرية . ولا عجب في ذلك فان غورفينك هو الذي خطط ونفذ انقلاب ١٣ نيسان ١٩٧٥ ، فهو في الواقع الموجه الحقيقي للعسكريين التشاديين » (البيان الصحفي » .

٣ ـ بمجرد تسلم العساكر السلطة اسرعوا باطلاق سراح اصدقائهم الذين اعتقلهم تومبلباي ، وثبتوا غورفينيك في مناصبه ، ولم يفرجوا عن بقية المعتقلين السياسيين الا بعد مدة وبضغط من الراي العام والجبهة ، ويعلنوا عن قائمة بالمعتقلين السياسيين الذين « اختفوا » في سجون تومبلباي ومن الطبيعي ان الرائد غورفينيك الذي ساهم بنشاط في القضاء جسديا على هؤلاء المعتقلين ، في عهد تومبلباي ، لا يزال يمارس عمله كسفاح . وفي الواقع فان هناك بعض المعتقلين السياسيين قد شوهدوا وهم لا يزالون على قيد الحياة بعد استلام العساكر للسلطة بعدة ايام ولكنهم اعتبروا اخيرا من بين المفقودين تحت النظام السابق » .

٤ ـ ان الذي يعرف وضع الجيش التشادي الذي درب وسلح واختيرت عناصره من قبل الاستعمار الفرنسي ، والمراقب من قبل اكثر من ٤٠٠ ضابط فرنسي يشتغلون تحت الزي التشادي باسم «المساعدة» و « التعاون المثمر » ، يدرك تماما ان اي حركة وسط هذا الجيش لا يمكن بالمرة ان تفلت من دائرة معرفة الجهاز العسكري الفرنسي والمخابرات الفرنسية نظرا للدور الاساسي ، دور العمود الفقري الذي يلعبه عساكر فرنسا في الجيش التشادي . وقد جاء في جريدة لوموند الديبلوماسية لشهر ايار : « ان القادة الجدد لم يكونوا لينجحوا في انقلابهم لولا مساندة الحكومة الفرنسية لهم ، وهكذا فان انقلاب ١٢ نيسان يظهر بانه «تحوير رئاسي» بسيط دون اي تغيير فيما يخص جوهر السياسة المتبعة منذ الاستقلال المزعوم . هذه السياسة التي تميز جيدا وضعا استعماريا جديدا ، لم تغير اي شيء في الهيكل الاقتصادي ـ الاجتماعي الموروث عن الاستعمار الفرنسي .

٥ ـ ان اقحام اغلبية اعضاء الحكومة القديمة في اللجان القيادية الجديدة دليل كاف على انه اكثر من قتل رجل ، فان الحكام الحاليين لا يريدون اجراء اي تغيير جذري في الحالة الاقتصادية والاجتماعية الموروثة .

ان كل هذه الاسباب الخمسة مجتمعة ومتفرقة تبرهن في نظرنا برهانا قاطعا على ان «نظام» انجامينا الحالي الناتج عن « ثورة » القصر ، هذه «الثورة» التي اعدت بمهارة ونفذت عن طريق مدبرتها الاستعماريين ، منذ ان بدا التفكير فيها والاعداد لها قبل ثلاث سنوات بواسطة المفوض العسكري السابق في تشاد ـ ما هو الا نظام تومبلباي بدون تومبلباي . وهكذا فان الاستعمار الفرنسي الجديد يضع ويغير الانظمة الديكتاتورية العميلة له في افريقيا كما يحلو له حفاظا على مصالحه فيها. فقد فهم المستعمرون بعميلهم تومبلباي لصالح الضباط العملاء الجدد الاوفياء للمصالح الفرنسية في تشاد.

الحالة التي اوجبت من فرنسا تحريك هذا الانقلاب

منذ « استقلال » التشاد ، والسياسة الاستعمارية الجديدة التي اتبعها نظام العمل حتى العظم تومبلباي ، ما فتئت تحط من المستوى المعيشي للجماهير التشادية ، وتنزل عليها بالوبال وقبل فترة اخيرا ، قام الفلاحون بعدة انتفاضات عفوية في الريف ضد اصحاب هذه السياسة : سياسة الاستعمار الجديد الرامية الى تفقير الجماهير الكادحة وافقارها لتخيط في ظلمات الجهل والفقر والجوع الكلاب بقدر ما يسكتون الحقير : « بقدر ما يجوع تمويل الفلاح التشادي في زرع « حبل » من القطن (ما يقرب من ٤٠ هكتار » تاخذه الحكومة التشادية بدون مقابل لتنفقه على «حاجيات القصر والحاشية» وعلى جهازها الاداري الاستعماري ، كما ان الضريبة الحالية المرتفعة التي كانت تاخذ من الفلاحين ، قد اجبرت الفلاح التشادي على ترك واهمال الزراعات المعيشية، والاتجاه اساسا الى تربية الاغنام والابل وهي الان المورد الرئيسي للفلاح التشادي . وان سياسة التفقير التي اتبعتها الحكومة التشادية ، ولدت ، وفقا للمبدأ العلمي القائل « بان الثورة ابنة الجوع والفقر » ، حالة من المقاومة الشعبية، فتصاعدت انتفاضات الفلاحين في الريف، واضرابات العمال في المعامل والمناجم : فكان هذا الجو تربة صالحة لبروز المقاومة المسلحة التي هي ارقى انواع النضال لحل التناقضات العدائية . فكان ميلاد جبهة التحرير الوطني التشادي في ٢٢ حزيران ١٩٦٦ تحت شعار « النصر او الشهادة » . وقد اجبر تطور الكفاح المسلح بقيادة جبهة التحرير الوطني التشادي منذ تسع سنوات ، اجبر فرنسا على التدخل العسكري المباشر في شهر تموز ١٩٦٨ وذلك للابقاء على نظام تومبلباي الذي كان على شفى حفرة الهاوية انذاك . وان هذا التدخل العسكري الذي انتهى رسميا منذ ثلاث سنوات (بمغادرة الجنرال كرتدلاس في بداية ايلول ١٩٧٢) قد تواصل في الواقع على الصعيد الاداري والعسكري . ففي تموز ١٩٦٩ تم بعث لجنة تحوير اداري ، بقيادة اداري استعماري قديم : بيادلامي، وذلك نظرا « لان هفوتنا كانت في الاتجاه السريع لتعويض الادارة الاستعمارية باطر تشادية عديمة التجربة » حسب قول تومبلباي ، لتبرير بعثهذه اللجنة الاستعمارية. وقد تمكنت فرنسا بالاعتماد على جهازه الاداري الذي ورثه الحكم عنها ، بالاضافة الى بعثتها العسكرية، وبمعونة لجنة التحوير الاداري من استرداد كل جهاز الدولة . فقد تمكنت لجنة التحوير الاداري من استرداد ٨٥ مكانة ادارية كان اصحابها قد طردوا تحت ضغط تطور الكفاح المسلح . وقد كان على هذه اللجنة الادارية ان تواصل وتكمل الهدف الذي تدخل من اجله العسكر الفرنسي في ١٩٦٨ . وحسب نموذج كل سياسة مضادة لحرب العصابات فقد اتجهت لجنة التحوير الاداري الى افراغ البحر من الماء للقضاء على السمك ، وذلك ببناء تجمعات

للسكان معتمدة في ذلك على المقدار المالي الضخم الذي وضعه مصرف المساعدة والتعاون (فاك) تحت تصرفها . وقد حاولت ان تقدم لهذه التجمعات بعض الخدمات لاسكانها . فحفرت الابار لتوفير العشب لمواشي الفلاحين ومدت بعض الطرقات وفي نفس الوقت قامت بتسميم مياه الابار الواقعة في المناطق المحررة او ملؤها بالرمل (!!!) .

ويقول بيار بال في مقال نشر له في جريدة لوموند الديبلوماسية الفرنسية تحت عنوان : « اسباب الانقلاب ما زالت باقية » . وبعد اربع سنوات من التدخل المباشر (٦٨ ـ ٧٢) للعسكر الفرنسي ، قاموا فيها بترتيب الوضع الداخلي وبتنظيم وبعث جيش تشادي مضاد لحرب العصابات، جعلت فرنسا حدا لتدخلها : لقد تحققت «التشددة» (نسبة الى تشاد) .. وفي الواقع فاذا كان تنظيم الجيش التشادي (تجهيز حديث ، تدريب كثيف ، بعث مدرسة عسكرية) قد سمح فعلا ، غيابا فرنسيا في العمليات العسكرية العادية ، فان فرنسا قد حافظت على طاقتها الردعية ، بل دعمتها ، وذلك بخلق ، وبالاضافة الى القاعدة ١٧٢ بانجمينا ، ثلاث قواعد اخرى : الاولى في « سحر » في الجنوب، والثانية في « مونمو » في الوسط ، والثالثة في « لارجو » في الشمال . وكل واحدة من هذه القواعد مجهزة بعدد كبير من طائرات الهيلوكوبتر الشيء الذي يسمح لها بالتدخل فورا الى جانب الجيش التشادي متى اقتضت الحالة ذلك . وفي ١٩٦٨ وجه التدخل العسكري الفرنسي المباشر ضربات قاسية للمقاومة الشعبية التي عمت ثلثي البلاد . وقد فوجيء مقاتلو جبهة التحرير المتعودين على مواجهة جيش ناقص التجهيز ، عديم الخبرة ، اذ وجدوا امامهم اسلحة الجيش الفرنسي الحديثة (استعمال الطائرات) . وقد كان المقاتلون ينتقلون بين الغابات بافواج كبيرة ، ويتجمعون تجمعات ضخمة ، وكما هو معلوم فان التجمع عدو حرب العصابات . الا ان الغارة الجوية المفاجأة على قاعدة لهم في الاوسط الشادي والتي تسببت في استشهاد ٣٠٠ من عناصر جبهة التحرير ، جعلت قوى التحرير الشعبية تبذل ، بعد هذه الضربة ، جهودا كبيرة، وعملا طويلا في الميدان التنظيمي السياسي والعسكري . واليوم ورغم تدعيم الجهاز العسكري التشادي والفرنسي ، فان الجبهة تمكنت من مراقبة جزء كبير من البلاد (ما يقرب من ٦٠٪ من المساحة). وقد قامت جبهة التحرير بعدة عمليات جريئة نذكر منها بالخصوص تلك التي حصلت في بداية شهر كانون الاول ١٩٧٤ ، فقد دارت اشتباكات عنيفة في ام جرس في الشمال بين الجيش التشادي والعساكر الفرنسية من جهة وثوار جبهة التحرير مدعوما بالشعب التشادي من جهة اخرى وقد اسفرت عن موت ١٨ مستشارا عسكريا فرنسيا و١٥٠ جندي تشادي عند قيامهم بمهاجمة احد معسكرات التدريب التابع لجبهة التحرير .

وبعد ذلك قامت فرنسا بتجهيز وحداتها العسكرية ووحدات الجيش التشادي باحدث الاسلحة ، وقامت بتدريب كل الفرق على الحرب المضادة لحرب العصابات . وايمانا منها بان الوضع العسكري العام ما زال ليس لصالحها فان جبهة